



EMCEMO

المركز الأورو-متوسطي للهجرة و التنمية

تنسيقية الجمعيات المغربية في هولندا ضد إيقاف التعويضات

من أجل احترام الإتفاقيات

السيد الأستاذ **عبد الإله بنكيران**، رئيس اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج
السيد الأستاذ **أنس بيرو**، الكاتب العام للجنة الوزارية بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج

الموضوع : إضافة مدخرات المهاجرين وأملاكهم العقارية في المغرب لدخلهم السنوي في هولندا.

بعد فشل محاولة الحكومة الهولندية في تخفيض مستوى عدد من التعويضات التي تصرف لمستحقيها في المغرب عملا بقانون يحدد مستوى التعويض حسب تكاليف العيش في بلد إقامة مستحقيها ، تواصل الحكومة الهولندية ، تفعيل مختلف الإجراءات والقوانين التي تشكل تراجعا عن حقوق المهاجرين المكتسبة.

بعد إعداد مشروع قانون يمنح تصدير التعويضات الإجتماعية الى دول خارج الإتحاد الأوروبي ، الذي يتوقف تطبيقه حاليا على موافقة الغرفة الأولى (مجلس الشيوخ) تعمل الحكومة على تطبيق قانون ضريبي يلزم الجالية المغربية ، التصريح بمدخراتها المالية وأملاكها العقارية في المغرب لمصلحة الضرائب الهولندية و للمصالح البلدية المكلفة بتقديم "المساعدة المالية" للمهاجرين المغاربة المقيمين في هولندا ولعاطلين عن العمل. وفي حالة تعميم تطبيق هذا الإجراء الجاري به العمل حاليا في حالات محدودة ، سيجد الآلاف المغاربة أنفسهم ملزمون بإرجاع مبالغ هائلة من التعويضات التي حصلوا عليها ، وبأثر رجعي قد يمتد الى عدة سنوات.

تداركا لهذا المشكل ، وحمية لمصالح الجالية المغربية ، نلتمس من لجنتم الموقرة ، توضيح موقف الحكومة من رغبة الحكومة الهولندية في تعديل إتفاقية الضمان الإجتماعي الموقعة سنة 1972 بين هولندا و المغرب.

في ما يخص التدقيق و مراقبة المدخرات المالية و أملاك المهاجرين العقارية في المغرب من طرف المكتب الهولندي لمكافحة الغش العابر للحدود ، الملحق بسفارة المملكة الهولندية في المغرب ، تعتمد هولندا على إتفاقية تفادي الإزدواج الضريبي بين البلدين الموقعة سنة 1977 وعلى إتفاقية تم توقيعها في 22 يونيو 2000 التي تحدد صلاحيات المكتب وتقنن أشغاله.

نتساءل هل تتبع لجنتم أشغال المكتب الهولندي لمحاربة الغش العابر للحدود في المغرب ، وهل تعتبر الحكومة أن إدراج مدخرات المهاجرين و أملاكهم العقارية في المغرب بشكل غير مباشر في دخلهم الإجمالي السنوي في هولندا ، منسجما مع إتفاقية تفادي الإزدواج الضريبي المبرمة بين المغرب و هولندا.

أخيرا نتساءل كيف ومتى ستقوم حكومتكم الموقرة بتفعيل الفصل 16 و الفصل 17 من الدستور ، بهدف حماية مصالح الجالية المغربية في هولندا ، أمام الإجراءات و القوانين التعسفية التي تتعرض لها الجالية المغربية بهولندا.

عبدو المنبهي

رئيس المركز الأورو متوسطي للهجرة و التنمية

تنسيقية الجمعيات المغربية في هولندا ضد إيقاف التعويضات، من أجل احترام الإتفاقيات